

المبحث الثاني



العولمة الثقافية بين الإمكان والاستحالة

obeikandi.com

"العولمة الثقافية" بين الإمكان والاستحالة

(1)

1 - مفهوم العولمة :

كثُر الحديث عن العولمة بأشكال شتى؛ فهناك العولمة الاقتصادية وكذا العولمة السياسية والعولمة في مجال الإعلام والمعلومات، وهناك كذلك العولمة الثقافية... إلخ. ورغم ذلك فلا يزال مفهوم «العولمة» غامضاً ملتبساً نظراً لتعدد أشكال النظر إليه فضلاً عن اختلاف الرؤى حول كل واحد من هذه الأشكال، واختلاف المنطلقات والأهداف التي يسعى كل صاحب رؤية إلى تحقيقها من وراء حديثه!! ولا عجب في ذلك، فالمثقف أو المفكر الغربي مثلاً يتحدث عن العولمة من منظور ليبرالي رأسمالي وهو متأكد من أن هذا المنظور هو جوهر عصر العولمة إذ إن النموذج المطروح لكافة صور العولمة (اقتصادية وسياسية وثقافية.. إلخ) إنما هو النموذج الغربي الذي يتبنى الديمقراطية الليبرالية على الصعيد السياسي والرأسمالية الحرة على الصعيد الاقتصادي.

أما المثقف أو المفكر الإسلامي العربي، فهو يتحدث عنها بلا شك من منظور ديني عقائدي، حيث يرى أن النموذج المطروح الآن للعولمة وأعنى به المنظور الغربي مرفوض، وأن المفروض أن يطرح المنظور الديني الإسلامي بديلاً له وخاصة أن بالإسلام الدعوة إلى عالمية الإيمان بالإله الواحد، وبكل الكتب المنزلة السابقة. وأن به النظام السياسي الأمثل والنظام الاجتماعي والاقتصادي الأمثل.. إلخ .

ومن هنا فإن استجلاء مفهوم العولمة أصبح أمراً ضرورياً. فما المقصود بها وهل من حق كل منا أن يتحدث عن مفهومه الخاص للعولمة؟! وما هي الظروف والملابسات التي جعلت هذا المصطلح يشيع على الألسن وفي كل المحافل بهذا الشكل وكأنه موضة آخر القرن العشرين؟!

إن المقصود الأشمل للعولمة في اعتقادي هو صبغ العالم بصبغة واحدة في أى مجال من المجالات ، أعنى أن يتقارب البشر وتذوب بينهم الفوارق في الفكر واللغة والمعتقدات وفي أشكال الأزياء وصور التبادل التجارى والصناعى.. إلخ.. إلخ..

فالعولمة تتلخص اصطلاحاً في اقتراب العالم، عالم البشر من التوحد في كل شىء بحيث تذوب كل الفواصل والحواجز بينهم سواء كانت حواجز مكانية أو زمانية، وبحيث يصبحون وكأنهم يعيشون في قرية واحدة، بل قل في أسرة واحدة!! وربما يكون المدلول اللفظى للعولمة مفيداً في فهم المقصود بها؛ حيث إن المدلول اللفظى يشير إلى اتجاه البشر إلى الاشتراك في هوية سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية واحدة!

فهل هذا الاتجاه إلى تمييط البشر وتجميدهم داخل إطار تلك الهوية الواحدة المنشودة أياً كانت صورتها، هل هذا ممكن أم مستحيل؟!

إن تاريخ التجربة البشرية الطويل يشير إلى محاولات بشرية عديدة جرت في هذا الاتجاه لكنها لم تنجح النجاح الكامل؛ فقد حلم بذلك إخناتون الملك المصرى القديم حينما وجد إمبراطوريته تتسع وتترامى أطرافها، وحينما توصل إلى عبادة الإله الواحد، الشمس التى تشرق فى كل أرجاء الأرض، حلم بأن يجتمع البشر فى دولة واحدة وتحت إمرة حاكم واحد وفى ظل قانون واحد وأن تجمعهم عبادة هذا الإله الواحد ولكنه كان مجرد حلم لملك فيلسوف تبدد فور وفاته .

وتكرر الحلم عند ذلك القائد العسكرى الهمام الإسكندر الأكبر حيث أكمل تحقيق حلم والده بإمبراطورية شاسعة الأطراف، واستطاع بغزواته وانتصاراته

العسكرية الباهرة أن يوحد إمبراطوريات الشرق وإمبراطوريته اليونانية في دولة واحدة. ولكن الحلم لم يكتمل فلم تصبح الثقافة اليونانية هي حقاً ثقافة العالم ولا قانون روما هو قانون العالم، بل عاد العالم إلى التفرق والهويات القومية إلى الظهور .

وتكرر الحلم مرات عديدة، فليس الحلم المسيحي بتوحيد العالم ببعيد عن تجربة الإسكندر التاريخية، بعد أن أصبحت المسيحية هي الدين الرسمي للإمبراطورية الرومانية في القرن الرابع الميلادي. وليس الأمر ببعيد عن جوهر العقيدة الإسلامية فالإسلام هو الدين الخاتم والأكمل. وجاءت الفلسفة الماركسية المعاصرة حاملة لواء العالمية ومبشرة بالتحول العالمي نحو الاشتراكية و من بعدها إلى الشيوعية الكاملة .

ولما انتهى الصراع بينها وبين الرأسمالية الغربية إلى انتصار الأخيرة، كان من الطبيعي أن تتوج انتصارها الاقتصادي والسياسي بهذه الدعوة إلى النظام العالمي الجديد الذي تتزعمه بالطبع الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلفها أوروبا الغربية . ومن هنا بدأت تتعالى صيحات الدعوة إلى هذا النظام العالمي الجديد ذا القطب الواحد والتوجه الواحد، وبدأت تظهر كتداعيات وكتناجح مواكبة لتلك الدعوة، الدعوة إلى العولمة والكوكبية والقرية الكونية الواحدة .. إلخ.

2 - آليات العولمة :

ولاشك أن عوامل عديدة تضافرت لتجعل هذه الدعوة إلى العولمة في عصرنا الحاضر تتردد بين كل مثقفي العالم بفئاتهم المختلفة وانتماءاتهم المتعددة. وكان أبرز هذه العوامل :

(أ) ظهور العديد من المخترعات التي ألغت الفواصل الزمانية والحواجز المكانية بين البشر ؛ فقد أصبح بإمكان أي إنسان في أي مكان على ظهر الأرض أن يلتقى بآخر في نفس اللحظة إما عبر أسلاك الهاتف أو عبر شاشات

التلفزيون أو شبكات الإنترنت وأجهزة الكمبيوتر. وإذا كان اللقاء الجسدى ضرورياً فلا بأس؛ فالطائرات الأسرع من الصوت أصبحت قادرة على أن تنقل أى مسافر لأى جزء من العالم خلال ساعات معدودة. ويستطيع أى رجل أعمال أن يتنقل عبر قارات العالم المختلفة فى يوم أو يومين لينهى أى عمل يحتاج لوجوده المباشر بسرعة لم يعرفها العالم من قبل!

(ب) سيولة المعلومات وتدققها المذهل عبر شبكات الإنترنت بين قارات العالم وبلدانه المختلفة ، جعل بإمكان أى فرد فى أى بقعة من العالم أن يصبح عالمياً فى كل شىء بدءاً من معرفته لكل ما يجرى فى العالم فى نفس اللحظة التى يحدث الحدث فيها وكأنه يعيش فى منطقة الحدث أياً كانت المسافة المكانية والزمانية التى تفصله عنه ، وانتهاءً بإمكانية التسوق عبر هذه الشبكات ، وتلقى رسائله ومكالماته التليفونية عبرها أيضاً .. إلخ ..

لم يعد الفرد إذن ملزماً بالخضوع لما تفرضه حكومته المحلية من قيود إعلامية أو اقتصادية أو سياسية عليه ، ولم يعد ملزماً كذلك بالخضوع للعادات والتقاليد التى يفرضها عليه مجتمعه الصغير (الأسرة) أو مجتمعه الكبير (الدولة). بل أصبح فى حوار دائم وجدل لا ينقطع مع أى شىء يحدث فى أى بقعة من العالم يتأثر به وربما يؤثر فيه ، يتلقى عنه وربما يلقيه ما يريد ..

لقد انعزل الفرد المعولم إذن عن مجتمعه المحلى وأصبح فرداً معولماً، أصبح مواطناً عالمياً إذا جاز هذا التعبير !

(ج) الاتفاقيات الدولية واكبت هذا التحول أو بالأحرى أكدته واتجهت إلى تقنينه فمن اتفاقية إنشاء الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة إلى اتفاقية صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، إلى اتفاقية الجات التى صارت هى الأخرى فى آخر صورها منظمة من المنظمات الدولية هى المنظمة العالمية للتجارة وقد أقرت صناعة الثقافة كأحد الصناعات المتداولة التى خضعت بكافة صورها المكتوبة والمرئية والمسموعة لكافة البنود والضوابط المحددة للتجارة الدولية مثلها مثل المنتجات الزراعية والصناعية الأخرى !!

وقد أكد الموقعون على اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية (الجات) فى الوثيقة الختامية لمراكش وهم وزراء 124 دولة على «عزمهم على العمل لتحقيق انسجام أكبر على المستوى العالمى للسياسات المتبعة فى الميادين التجارية والنقدية والمالية بما فى ذلك التعاون بين المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولى والبنك العالمى لهذا الغرض»⁽¹⁾ . ولعله قد اتضح لنا من هذا النص مدى وعى الموقعون عليه بضرورة تضافر جهود كل تلك الهيئات الدولية لتحقيق العولمة الاقتصادية .

إن تلك الآليات المتعددة و المتمثلة فى تلك المخترعات الحديثة التى أزالته الحواجز المكانية والزمانية بين البشر، وتلك الاتفاقيات التى سهلت وجود الشركات العابرة للقارات وجعلت الرأسمالية - على حد تعبير أحد الاقتصاديين - رأسمالية نفاثة⁽²⁾ ، وينتقل بموجبها رأس المال من مكان إلى مكان ومن دولة إلى أخرى ومن قارة إلى أخرى فى لا زمن ولا جهد وبدون أى قيود من أى نوع . أقول إن تلك الآليات قد جعلت بإمكان الحلم أن يتحول إلى واقع، جعلت بالإمكان أن ينصهر البشر فى بوتقة واحدة وأن يتحولوا إلى كتلة بشرية متجانسة فى معاملاتها المالية والتجارية والاجتماعية، وفى توجهاتها الفكرية، وفى الغايات والأهداف التى تسعى إلى تحقيقها .. إلخ .. إلخ .

ولكن هل هذه الإمكانية صارت واقعاً حياً ملموساً؟! وحتى إذا سلمنا بأنها وخاصة على الصعيد التجارى والمالى والاقتصادى عمومًا، إذا سلمنا بأنها صارت واقعاً ملموساً فى الميدان الاقتصادى ، فهل بإمكان هذا الواقع أن يستمر؟! وهل إذا حدث واستمر لفترة ، هل يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية بمعنى هل يمكن لهذا الاقتصاد المعولم أن يحقق كل مصالح البشر على نفس النحو؟! وهل يمكنه تحقيق العدالة بينهم؟!؟

إن الحقيقة الساطعة فى هذا المجال الاقتصادى تقول «إن العولمة من خلال السياسات الليبرالية الحديثة التى تعتمد عليها إنما ترسم لنا صورة

المستقبل بالعودة للماضى السحيق للرأسمالية ؛ فبعد قرن طغت فيه الأفكار الاشتراكية والديمقراطية ومبادئ العدالة الاجتماعية، تلوح الآن فى الأفق حركة مضادة تقتلع كل ما حققته الطبقة العاملة والطبقة الوسطى من مكتسبات . وليست زيادة البطالة وانخفاض الأجور وتدهور مستويات المعيشة وتقلص الخدمات الاجتماعية التى تقدمها الدولة وإطلاق آليات السوق وابتعاد الحكومات عن التدخل فى النشاط الاقتصادى وحصر دورها فى «حراسة النظام»، وتفاقم التفاوت فى توزيع الدخل والثروة بين المواطنين فى غالبية دول العالم، كل هذه الأمور ليست فى الحقيقة إلا عودة لنفس الأوضاع التى ميزت البدايات الأولى للنظام الرأسمالى إبان مرحلة الثورة الصناعية (1750 - 1850) وهى أمور تزداد سوءاً مع السرعة التى تتحرك بها عجالات العولمة المستتدة إلى الليبرالية الحديثة»⁽³⁾ .

إن تلك الحقيقة تشير بحق إلى قتامة المستقبل الاقتصادى للعالم فى ظل العولمة، حيث إن مؤلفى كتاب «فخ العولمة» يشيران إلى أن القرن القادم سيجمل نذير الشؤم لمعظم عمال العالم حيث إن «خمس ($\frac{1}{5}$) قوة العمل سيكفى لإنتاج جميع السلع ولسد حاجة الخدمات الرفيعة القيمة التى يحتاج إليها المجتمع العالمى. إن هذه الـ20 بالمائة هى التى ستعمل وتكسب المال وتستهلك»⁽⁴⁾ . إن المسألة ستكون فى المستقبل هى على حد تعبير أحدهم «إما أن تأكل أو تؤكل To have lunch or be lunch»⁽⁵⁾ . إن مجتمع القرن القادم^(*) فى ظل العولمة سيكون مجتمع «الخمس الثرى والأربعة الأخماس الفقراء»⁽⁶⁾ .

إذن فالمسألة الاقتصادية فى ظل الاقتصاد المعولم لن تحقق العدالة؛ بل ستمحوها وستقضى العولمة الاقتصادية على الاستقرار الاجتماعى وتقوض البنية الاجتماعية للمجتمعات الرأسمالية الغنية ، فما بالنا بالمجتمعات الفقيرة أصلاً؛ إنها ستموت جوعاً بلا شك !!

(*) المقصود هنا هو مجتمع القرن الحادى والعشرين الذى أصبحنا نعيشه الآن.

إذا كان هذا هو الحال في مستقبل الأيام كما يتنبأ الاقتصاديون، فهل يحق لنا أن نسير في ظل العولمة الاقتصادية معصوبى العينين؟ وهل يحق للمثقفين ورجال الفكر أن يظلوا في موقف المتفرج والعالم يتجه إلى هذا النفق المظلم الذى يحمل بداخله كل صور الاستغلال والفقر وانعدام المساواة والإخاء؟!!

لقد قدم كاتب هذه السطور رؤيته للخروج من هذا النفق المظلم للعولمة الاقتصادية فيما كتب عن سُبُل النجاة من فخ العولمة الاقتصادية⁽⁷⁾. ولما كنا معنيون الآن بالعولمة الثقافية، فلعل السؤال التالى يكون: هل الحال فى العولمة الثقافية كالحال فى العولمة الاقتصادية؟ وبعبارة أخرى هل العولمة الثقافية التى يتجه العالم إليها الآن ممكنة؟ وإذا كانت ممكنة فما هى النتائج التى تترتب على وجودها كحالة واقعة Fact؟ وإذا لم تكن ممكنة، فما هو السبيل للنجاة من فخاخها المنصوبة الآن لكل ثقافات العالم عدا الثقافة الغربية أو ربما لكل ثقافات العالم بما فيها الثقافة الغربية ذاتها؟!

إن الإجابة على مثل هذا السؤال المركب تبدأ من تحديد المقصود بالعولمة الثقافية والتمييز بين مضمونها أو محتواها المعرفى وبين آلياتها أو الوسائل التى تتحقق بمقتضاها .

(2)

3 - مفهوم العولمة الثقافية :

إن المقصود بالعولمة الثقافية بالطبع هو التقارب الذى يحدث بين ثقافات شعوب العالم المختلفة لدرجة ذوبان الفوارق الحضارية بينها ، وصهرها جميعاً فى بوتقة ثقافة واحدة ذات خصائص مشتركة واحدة .

ولا شك أن آليات تحقيق هذا التقارب قد زادت فى السنوات العشرين الماضية لدرجة أصبح الإنسان معها فى أى مكان فى العالم المترامى الأطراف خاضعاً لتلقى كل أو على الأقل معظم ثقافات الشعوب المختلفة عبر وسائل الإعلام المختلفة، وعبر كل تلك المخترعات التى سهلت له الاطلاع على فكر الشعوب المختلفة وعاداتها وتقاليدها ودياناتها وعلى كل ما تنتجه قرائح هذه الشعوب فى نفس اللحظة التى تنتجه فيها أو بعد ذلك بقليل .

ولكن السؤال الذى قد يلح علينا هو : أىكون معنى ذلك أن بالإمكان أن يتوحد البشر فى ثقافة واحدة ذات ملامح مشتركة بالفعل؟!؟

والإجابة عندى أنه ينبغى التمييز بين ظاهر الأمر وباطنه ؛ فظاهر الأمر أن البشرية تتجه بالفعل فى ثقافتها المعاصرة إلى الاعتقاد بملامح عامة تميز ثقافة إنسان نهاية هذا القرن وبداية القرن القادم ؛ وأبرز هذه الملامح الاتفاق على :

(أ) الاعتقاد بحرية الإنسان فى ممارسة حقوقه الطبيعية المشروعة فيما يتعلق بحرية العقيدة وحرية الرأى وحرية الفعل .

(ب) الاعتقاد بأن حقوق الإنسان الفرد والحفاظ عليها هو واجب الحكومات المحلية المختلفة وأن تلك الحكومات تكتسب الشرعية والاحترام من التزامها

بالحفاظ على تلك الحقوق، وعلى مدى ما تتيحه للأفراد من ديمقراطية في التعبير وفي اختيار ممثليها وفي اختيار نمط حياتهم كما يشاءون .

(ج) من مظاهر الثقافة الموحدة أيضاً تلك الملامح المشتركة التي نشاهدها للأزياء التي يرتديها الناس، وتلك العادات والتقاليد المشتركة التي بدأوا يمارسونها في مختلف المناسبات .

(د) ومن هذه المظاهر أيضاً اتجاه الناس في مختلف أرجاء العالم إلى التحدث بلغة أجنبية إلى جانب لغتهم المحلية ، وخاصة اللغات الأوروبية الحديثة وعلى وجه أخص اللغة الإنجليزية التي كادت أن تصبح لغة العالم الرسمية لدرجة أن بعض الدول الناطقة بلغات أخرى تنازلت عن المرتبة الأولى للغة الإنجليزية وجعلت لغتها المحلية في المرتبة الثانية .

(هـ) ولا شك أن من تلك الملامح المشتركة بين ثقافات العالم الآن اتجاه الناس في هذه الآونة إلى تقدير المنافع الذاتية - الشخصية على حساب المصلحة العامة لمجتمعهم ، لقد أصبح الأفراد في هذا العصر أكثر أنانية وأكثر جرياً وراء مصالحهم المادية الذاتية، وأكثر تقديراً للمنافع المادية على حساب وسائل التقدير المعنوية .

إن تلك وغيرها أصبحت مظاهر عامة لثقافة الناس في هذا العصر في جهات العالم الأربع . ولكن إن دققنا النظر وحاولنا الغوص إلى ما وراء هذا الظاهر فإنه سيتبين لنا أمرين ؛ أولهما : أن هذه العناصر المشتركة التي تحدثنا عنها للثقافة العالمية الآن هي في الأساس عناصر ثقافة الغرب الرأسمالي وهي العناصر التي نجحت الحركات الاستعمارية في الماضي القريب، ووسائل الإعلام الغربية المهيمنة سواء في الماضي القريب أو في الحاضر الذي نعيشه أن تبثها وأن تصور لمتلقيها بمختلف الوسائل أنها العناصر الجوهرية التي لاغنى عنها للثقافة الإنسانية، وأنها جوهر الحضار وما عداها يعد ثقافة تخلف ينبغى الإقلاع عنها والإفلات من براثنها!!

وثانيهما : أن هذه العناصر رغم تغلغلها الواضح، ورغم نفوذها القوى على معظم البشر في أرجاء العالم ورغم سيطرتها على عقول مثقفي العالم ومنظريه خاصة بعد انهيار المعسكر الشرقي وقيمة الاشتراكية. أقول رغم ذلك فإننا نلمح التملل الواضح لدى شعوب العالم غير الغربي من هذا التغلغل ورفضهم لهذا النفوذ وتلك الهيمنة التي تفرضها عليهم الثقافة الغربية .

ولا أخالف الحقيقة إن قلت إن بوادر حركة مضادة للثقافة الغربية ولقيمتها قد بدأت تتشكل ملامحها في مختلف أرجاء العالم الشرقي سواء في آسيا أو في أفريقيا والعالم العربي والإسلامي أو حتى لدى دول الكتلة الشرقية السابقة وخاصة بعدما عانت شعوبها من النتائج والتداعيات السلبية بعد تفكيك أسس ثقافتهم الاشتراكية وانخراطهم في الثقافة الغربية الرأسمالية .

ولا شك في أن هذه الحركة التي بدأت تتشكل سوف تتمخض في النهاية عن اتجاه مضاد للعولمة الثقافية خاصة إذا عرفنا أن معظم عناصر تلك العوالم هي في الأساس كما أشرنا سابقاً عناصر الثقافة الغربية وقيمتها الخاصة . وفي اعتقادي أن هذا الاتجاه المضاد للعولمة وإن كان خافت الصوت في اللحظة الحاضرة، فإنه سيكون هو الاتجاه السائد بالفعل مع البدايات الأولى للقرن القادم، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار تلك الغطرسة العسكرية التي يتباهى بها الغرب الآن في مختلف أنحاء العالم سواء في أوروبا (البوسنة والحرب في كوسوفا ويوغوسلافيا) أو في العالم العربي والإسلامي (ضرب العراق وحرب الخليج والعقوبات المفروضة على ليبيا وبعض دول المنطقة... إلخ) .

فقد علمتنا دروس التاريخ أن التباهى بالقوة العسكرية ومحاولة السيطرة على العالم من خلالها هي بداية النهاية لأي إمبراطورية عظمى في التاريخ. وانظر لنتائج غزو الإسكندر ونابليون وهتلر للعالم تجد مصداق ذلك .

على أية حال، فإن العوالم الثقافية كما تبدو في ظاهرها هي عوالم غربية الطابع والملامح وذلك بفعل هيمنة وسائل الإعلام الغربية وبفعل قوة الغرب وقوة

علومه وسياساته . وما المقصود بتلك العولمة الآن إلا «غربة العالم» وصبغه بصبغة غربية في مختلف مجالات الحياة⁽⁸⁾ .

وإذا كان هذا هو جوهر الثقافة المعولمة وجوهر توجهاتها وأهدافها، فهل يمكن أن تستسلم شعوب العالم بثقافاتنا المختلفة إلى ما لا نهاية لهذه الثقافة غربية الملامح والمنطلقات والأهداف!!؟

4 - بين ثقافة العولمة واقتصاد العولمة :

الحقيقة أنه لكي نجيب على هذا التساؤل، ينبغي أن نميز بين آليات الاقتصاد المعولم وآليات الثقافة المعولمة؛ فالآليات الاقتصادية آليات مادية وقانونية يؤدي الالتزام بها إلى تقويض نمط الاقتصاد المحلي لأى دولة واستبداله بالاقتصاد المعولم أى ذلك الذى يتيح حرية انتقال رؤوس الأموال وإزالة أى حواجز أمام انتقال السلع وإعطاء الضمانات الكافية للمستثمرين الأفراد لما يمثلونه من شركات عابرة للقارات سواء أكانوا أجنبى أم مواطنين. إن تلك العولمة الاقتصادية ليست رغم كل شىء «من كل الحتميات الاقتصادية والتكنولوجية الشبيهة بالأحداث الطبيعية التى لا يمكن الوقوف فى وجهها، بل هى نتيجة حتمية تلقىتها سياسات معينة بوعى وإرادة الحكومات والبرلمانات التى وقعت على القوانين التى طبقت السياسات الليبرالية الجديدة وألغت الحواجز والحدود أمام حركات تنقل السلع ورؤوس الأموال⁽⁹⁾ .

إذن العولمة الاقتصادية أتت نتيجة لسياسات معينة طبقت بادئ ذى بدء فى الدول الغربية الرأسمالية وفُرضت على الدول الأخرى بشكل أو بآخر سواء عبر موافقتها على سياسات تلك الدول الغربية والأخذ بها لما أثبتت من نجاح فى تلك الدول، أو عبر توقيعها على المعاهدات والاتفاقيات الدولية كاتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية. وبالطبع فإن الخضوع لهذه الاتفاقيات وتنفيذها يترتب عليه تلقائياً دخول تلك الدول الموقعة فى دائرة الاقتصاد المعولم الذى لا يعرف الحدود أو الحواجز ولا يعير سلطة الدول المحلية كثير اهتمام؛ فالأساس الأول

والأخير هنا هو كيف يتضاعف رأس المال وبأى وسائل وفى أى مكان تبعاً لما تحدده قوانين السوق والبورصات المالية .

والأمر الذى أود لفت الأنظار إليه هنا هو أن آليات السوق الحر إذا ما انطلقت وإذا ما تقرر الخضوع لها فإن آلة الاقتصاد هنا ستتحرك بطريقة حتمية نحو فرض سلطانها على الجميع بكل آثارها الإيجابية والسلبية وبدون توقف ، وقد لا يستطيع الفكاك منها ومن آثارها من بدأوا تحريكها أنفسهم!! اللهم إلا إذا حدث تغيير شامل لتلك السياسات والتشريعات والقوانين والاتفاقيات الأصلية، وأعيد تشكيلها من جديد .

إن اقتصاد العولمة إذن يتحقق بطريقة آلية وكنتيجة حتمية للخضوع لسياسات وتشريعات واتفاقيات معينة . إنه يمكن أن يتحقق إذن فى أى مكان من العالم بصرف النظر عن الأفراد أو الدول التى تخضع له أو تطبقه وبصرف النظر عن البيئة الثقافية أو الرؤى الحضارية لفرد ما أو لشعب ما أو لدولة ما . إنه ينمو ويصبح حالة واقعة بمجرد الخضوع لتلك التشريعات والاتفاقيات الدولية التى تستهدف تحقيقه!!

والأمر مختلف فى اعتقادى فيما يتعلق بالعولمة الثقافية؛ إذ على الرغم من أنها يمكن أن تتحقق عبر وسائل مادية آلية هى الأخرى، إلا أن هذه الوسائل المادية لا تحقق بذاتها تلك العولمة الثقافية، بل تحققها إذا ما لاقى قبولاً من الفرد ذاته ، وإذا ما لاقى الاستجابة لدى الشعوب التى تتلقى ما تبثه هذه الآليات التى تستهدف عولمة الثقافة .

إن آليات العولمة الثقافية كما قلنا وكما نعرف كثيرة و متعددة وقد تكون بالفعل عظيمة التأثير على المتلقى وليس أدل على ذلك من أن الكثيرين من أبنائنا العولمين قد يجلسون أمام شاشات التلفزيون العالمية أو أمام شبكات الإنترنت العالمية معظم وقتهم يتلقون بانبهار كل ما يبث ويتفاعلون معه ويتأثرون به بلاشك. لكن هذا التلقى لا يحدث تأثيره فى نفس الفرد أو بالأحرى فى عقلية

إلا إذا رغب الفرد فى ذلك، وبعبارة أخرى إلا إذا أراد الفرد ذلك بالفعل وتفاعل مع هذه المواد التى يتلقاها بإيجابية .

إن ما أود توضيحه هنا هو أن عقل الفرد هو المعنى هنا بمادة الثقافة المعولة، فإذا ما تفاعل بإيجابية مع مادة هذه الثقافة انعزل جزئياً عن ثقافته المحلية وأصبح تابعاً لهذه الثقافة المعولة، وإذا ما وجد فى عقله وفى نفسه ما يرفض تلك الثقافة المعولة فإن تأثيرها هنا عليه سيكون سلبياً إذن بإمكانه أن يرفضها كلية سواء كان ذلك نتيجة لتمسكه بثقافته القومية المحلية أو كان لعدم اقتناعه بالقيم التى تروج لها هذه الثقافة المعولة أو التى يراد لها أن تكون كذلك!!

إن المسألة هنا لا تأخذ مسارها بشكل مادمى آلى بمجرد الخضوع لاتفاقات معينة أو لقوانين معينة، بل هى مرهونة بالاقتناع الذاتى للفرد ومرهونة بالتالى بإرادة شعب ما التخلّى عن ثقافته القومية والتنازل عنها لصالح تلك الثقافة الجديدة الوافدة. وإذا ما أدركنا أن معظم عناصر تلك الثقافة المعولة أو التى يراد لها ذلك عناصر غربية وحاملة للقيم الغربية المادية المتطرفة فى ماديتها وفى تركيزها على اللذى والشهوانى والملموس.. إلخ، لأدركنا أنه لا يمكن أن تلقى القبول المطلق عند معظم شعوب العالم الأخرى وخاصة تلك الشعوب صاحبة الحضارات العريقة وصاحبة القيم الرفيعة والتراث الحى فى نفوس أبنائه.

وإذا ما تساءل السائل هنا : إذن، كيف تفسر ذلك التكالب على تلقى ثقافة العولمة؟ وبماذا تفسر ذلك التقارب الذى حدث بين الثقافات المختلفة لدرجة أوجدت معها عناصر تلك الثقافة المشتركة بين شعوب العالم الآن؛ تلك العناصر التى أشرنا إليها من قبل؟!

ولهذا السائل أقول ما سبق أن أوضحت من قبل حول ضرورة التمييز بين ظاهر الأمر وباطنه؛ فظاهر الأمر يوحي بأننا نعيش عصر ثقافة العولمة، وباطنه يشير إلى وجود تلك الثقافة المضادة للعولمة وأعنى الثقافات الوطنية - القومية للشعوب المختلفة. واعتزاز هذه الشعوب بها يعنى أنها ستقاوم حتماً الذوبان فى ثقافة العولمة مفضلة عليها إحياء ثقافات القومية والتمسك بها أكثر وأكثر!!

(3)

5 - عوائق العولمة الثقافية :

إن التقارب الثقافى الذى حدث بين مواطنى العالم كان حتمياً بفعل آليات نشر الثقافة التى أصبحت متاحة للجميع وبأسرع الطرق وأيسر السبل. ولكن هذا التقارب لا يعنى فى اعتقادى إمكانية أن يخضع الجميع لثقافة بعينها بحجة أنها الثقافة السائدة أو بحجة أنها ثقافة الغالب حسب اصطلاح ابن خلدون، فالمسألة هنا لم تعد ثقافة غالب، وثقافة مغلوب، ولم يعد ممكناً تصور أن المغلوب سيقبل حتماً الغالب كما هو شائع، كما لم يعد ضرورياً أن ينجح الغالب فى فرض ثقافته على المغلوب.

إن هذا التقارب الثقافى قد نشأ بلا شك نتيجة أمرين؛ أولاً : تلك الوسائل الحديثة التى سهلت الحوار الحضارى بين الأمم وجعلت التلاقى بين ثقافاتهما المختلفة ميسوراً وضرورياً . ثانياً: إن كل شعب وكل حضارة من الحضارات العريقة تحتوى بلا شك على عناصر محددة لا يختلف حولها البشر حال نضوجهم العقلى وبلوغهم مرحلة الرشد الحضارى فى أى عصر كان وفى أى مكان كانوا . وهذه العناصر التى نجدها فى معظم حضارات العالم وثقافته الراشدة هى مثلاً احترام إنسانية الإنسان واحترام حقوقه الطبيعية فى ظل المجتمع المدنى، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد فى ظل قانون يحترمه الجميع.. إلخ .

إن هذه العناصر وإن كانت مستحدثة بالنسبة للثقافة الغربية؛ إذ إن عمرها لا يزيد على ثلاثة قرون، فإنها لدى الشعوب الأخرى تمثل تراثاً عريقاً يمتد لدى بعض هذه الشعوب لما قبل الميلاد .

وبالطبع فإن هذه الشعوب إذا ما تفاعلت مع ما يردده الغربيون الآن حول تلك الأمور، فإنها تتفاعل معها ليس من منطلق التسليم بالثقافة السائدة أو الغالبة، بل من منطلق أنها تمثل لديهم بعض أو أحد عناصر ثقافتهم الأصلية. والحق لا يضاد الحق كما قال فلاسفة الإسلام فى التوفيق بين الدين والفلسفة.

ومع تسليمنا بوجود هذا التقارب الثقافى بين شعوب العالم المعاصر، فإننا لا نميل إلى التسليم بإمكانية أن تتوحد الثقافة عالمياً، ولا نؤمن بإمكانية أن تتصهر ثقافات العالم فى ثقافة مشتركة واحدة على الأقل فى المستقبل المنظور من القرن القادم. وذلك لأسباب عديدة ولعوامل تعوق هذه العولمة الثقافية، ويمكن أن نشير إلى بعض هذه العوامل فيما يلى :

(أ) إن الثقافة المعولمة أو التى يراد تعميمها هى فى الواقع ثقافة الغرب الرأسمالى. إذ على الرغم من أنها كما قلنا فيما سبق تمثل الثقافة السائدة أو قل الثقافة الغالبة فى هذه الأيام . على الرغم من ذلك فإن ما تحمله من مبادئ وقيم هى فى الواقع مبادئ وقيم مادية فى جوهرها . ولا تستقيم حياة الإنسان ككل إذا ما عاش وفقاً لهذه الثقافة المادية .

إذن فإن مضمون الثقافة المعولمة نفسه، لا يستقيم مع الحياة السوية للإنسان وهو يخالف جوهره وحقيقته وجوده . ومن ثم فإن الإنسان وإن تظاهر بقبول هذه الثقافة المادية أو تعلق بها لفترة فإنه حتماً سيكتشف أوجه قصورها . وليس ببعيد عن إدراكنا أن بعض فلاسفة الغرب المعاصرين أنفسهم قد أدركوا جيداً هذه الحقيقة وحذروا من سيادة النموذج الثقافى الغربى التقليدى على الغربيين أنفسهم، بل بشروا بانهايار الحضارة الغربية ككل إن لم تتراجع عن هذا النموذج المادى فى النهوض الحضارى وعلى رأس هؤلاء فلاسفة من أمثال شبنجلر (10) وتوينبى (11) واشفيتسر (12) .

(ب) إن الثقافة المعولمة لا تستطيع النفاذ إلى الأفراد والشعوب كما أشرنا فيما سبق إلا عبر عقولهم وضمائرهم الأخلاقية وعبر إرادتهم الواعية الحرة.

وليس هذا بالأمر السهل اليسير، لأن كل إنسان عاقل إن قبل ظاهرياً التشكل بمظاهر ثقافة الغرب وتمثل بعض عادات الغربيين، فإنه حتماً سيفكر ويعيد التفكير فيما آل إليه حاله من هذا التقليد وتلك التبعية، وحينئذ سيهتدى إلى العقائد الصحية الصحيحة مستلهماً فى ذلك تراثه الثقافى وزاده الحضارى المستقل.

(ج) إن هويات الشعوب الثقافية تستند على عراقة الحضارات التى تنتمى إليها وتاريخية هذه الحضارات ، ومن ثم فإن الشعوب إن قلدت النموذج الثقافى الشائع والسائد فإن هذا لا يستتبع أنها قد وقعت أسيرة لهذا النموذج المقلد، لأن الشعوب سرعان ما تمل من التقليد وتعود إلى التمسك بأصالتها خاصة وأن النموذج الثقافى السائد والغالب يعد نموذجاً هشاً يركز على بُعد واحد، بينما الإنسان كائن مركب. والبُعد الروحى فيه هو الأصل وليس البُعد المادى المتمثل فى الجسد.

(د) الاعتقاد السائد لدى أبناء معظم الثقافات المعاصرة وخاصة من أصحاب الحضارات الكبرى فى التاريخ الإنسانى، بأنهم أبناء حضارات عظمية متكاملة، وأنهم إن استفادوا من الحضارة الغربية الحديثة بعض التقنيات والمخترعات والمناهج البحثية، فليس معنى ذلك أنهم قد خضعوا لها أو سلموا بتفوقها. فتلك التقنيات وتلك المخترعات وهذه المناهج الجديدة فى البحث العلمى إنما هى ميراث للبشرية ككل ساهمت فيه كل الحضارات البشرية منذ فجر التاريخ الإنسانى بنصيب. وقد نجحت الحضارة الغربية الحديثة فى استثمار هذا الميراث الحضارى للبشرية وطورته. ومن حق جميع شعوب العالم أن تستفيد من هذا الميراث ومن ما أدخل عليه من تطورات مستحدثة.

إن من شأن هذا الاعتقاد أن يقوض الظن السائد بأن الثقافة الغربية الحديثة هى ثقافة العالم أو ينبغى أن تكون كذلك لأنها من وجهة نظر أبناء تلك

الحضارات العريقة وعلى رأسها الحضارة العربية الإسلامية، وحضارات الشرق القديم والحديث. إنها من وجهة نظرهم حضارة ناقصة غير متكاملة ولا تفي بكل أغراض الحياة الإنسانية، ومن شأنها أن تخلق إنساناً مشوهاً يسعى إلى الكمال ولكن هيهات أن يصل إليه إن لم يتغذ على الزاد الروحي من الحضارات الأخرى.

إن هذا الاعتقاد من شأنه تقويض أى محاولة لعولة الثقافة، فالثقافة الأفضل والأكمل والأرقى ستكون فى النهاية هى الثقافة الوطنية لأبناء تلك الحضارات العريقة وليست الثقافة الوافدة الخارجية الغازية!

(هـ) النظرة الاستعلائية العنصرية للثقافة الغربية. فعلى الرغم من أن فلاسفة الغرب ومفكره المحدثين والمعاصرين كثيراً ما ينادون بالحوار الحضارى، وكثيراً ما ينشدون فى فلسفاتهم نشيد الاستفادة من الحضارات الأخرى، إلا أن الواقع يقول بأن الإنسان الغربى قد ترسخ لديه عقدة التميز الحضارى، وأنه وحده القادر على الإبداع . وأن الآخرين عليهم التلقى والاستفادة دون أن يحاولوا التميز والإبداع المستقل لأنهم غير قادرين على ذلك بشكل مستقل.. ومن هنا فإن أى دعوة للحوار الحضارى من جانب الغربيين إنما هى فى الواقع دعوة إلى الإذعان لمبادئ وقيم الحضارة الغربية الحديثة المتفوقة المتطورة.. إلخ .

وحيثما يبدأ الحوار من هذه العقدة، عقدة التميز لدى الإنسان الغربى، ومن ثم هذه الدعوة الخفية إلى الإذعان ، فإنه بلا شك سيكون حوار الطرشان، أى لن يكون حواراً بحق .

فالحوار ينبغى أن يبدأ من التسليم من قبل الجميع بما أسميه «التكافؤ الحضارى»⁽¹³⁾ ، فعلى من يتحاورون أن يؤمنوا أولاً بأن كل حضارة لديها عناصر تفوقها الذاتية وأنه بالإمكان أن تستفيد كل حضارة من الحضارات الأخرى المعاصرة لها دون أن تسعى إلى مسخها أو تشويهها أو التقليل من شأنها .

إن ما أقوله فى هذا الصدد لىس تنظيراً أو ضرباً من الخيال لأنه حالة واقعة ينظر من خلالها الإنسان الغربى والمفكر الغربى إلى الآخرين؛ فمجرد تقسيم العالم إلى عالم أول وثان وثالث نظرة عنصرية تقيس التقدم البشرى بمعيار ماضى بحت، وتصنف شعوب العالم من منظور الفقر والغنى مرة، ومن منظور اللون والجنس مرة أخرى، ومن منظور الشمال والجنوب مرة ثالثة وهكذا.. ولىس ببعيد عن ذلك الإصرار على أن تبقى السيطرة الغربية على الأمم المتحدة وأن يكون للدول الغربية الأغلبية فى مجلس الأمن الدولى، ولهم وحدهم حق الاعتراض على أى قرار حتى وإن اتخذته أغلبية شعوب ودول العالم فى الجمعية العامة .

ولىس ببعيد عن ذلك كذلك ازدواجية المعايير التى تدار بها شئون العالم من قبل أمريكا وأوروبا نظراً لامتلاكهما قوة السلاح والعتاد وقدرتهما بالتالى على أن تفرضوا مفهوماً ناقصاً ومزرياً للعدالة على الآخرين.. إلخ.. إلخ.

إن الممارسات الغربية تكشف عن أن الثقافة الغربية ثقافة عنصرية تسعى لتحقيق مصالحها المادية دون النظر إلى مصالح الشعوب الأخرى. فكيف إذن تقبل شعوب العالم الأخرى التفاوض مع ممثلى ثقافة عنصرية استعلائية. وما الذى يضمن لهم أن هذا الحوار سىكون مجدياً على المدى الطويل. إن فرض الرأى بالقوة أو من خلال التلويح بها لا يمكن أن يفرز ثقافة مشتركة للبشرية يتعايش فى ظلها الجميع .

(د) الاتفاقيات الدولية المستحدثة كاتفاقية الجات التى أصبحت منذ عام 1995م تتضمن شقاً خاصاً بحقوق الملكية الفكرية نصت فيه على إمكان «تطبيق المبادئ الأساسية لاتفاقية جات 1994م والاتفاقيات أو المعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية، وعلى «وضع المعايير والمبادئ الكافية فيما يتعلق بتوفر ونطاق واستخدام حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، وتوفير الوسائل الفعالة والملائمة لإنقاذ حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، مع مراعاة الفروق بين شتى الأنظمة القانونية القومية»⁽¹⁴⁾ .

ومن شأن هذه النصوص الواردة في اتفاقية الجات معاملة كل ما يتعلق بالشأن العلمى والثقافى معاملة السلع التجارية الصناعية المختلفة . وبالتالي فهى تتضمن شروطاً تجعل من عملية الترجمة أو الاقتباس من المؤلفات الأجنبية أو من أى شىء مماثل متعلق بالملكية الفكرية مسألة غاية فى الصعوبة وخاصة على الدول والأفراد الذين لا يستطيعون دفع المقابل المادى لشراء حقوق الاقتباس والترجمة وما شابه ذلك .

ولعل هذا يفسر لنا إجماع بعض الدول ومنها بعض الدول العربية عن التوقيع على تلك الاتفاقيات لأنها تحتاج فى هذه المرحلة بالذات من تطورها الحضارى إلى الترجمة عن ثقافات العالم وعلومها دون أى مقابل مادى مكلف⁽¹⁵⁾ . وبالطبع فإنه سواء وقعت هذه الدول على تلك الاتفاقيات أو لم توقع فإنها ستعرض إن عاجلاً أو آجلاً لتوقيع العقوبات عليها من قبل الدول أو المؤسسات أو الأفراد المالكة لتلك الحقوق الفكرية .

إن هذا الحصار الفكرى الذى فُرض على معظم دول العالم باسم حماية حقوق الملكية الفكرية وتحت شعار المادى المروج لتلك الحقوق والنظر إليها نفس النظرة إلى السلع الصناعية والتجارية المختلفة، هو حصار يشير إلى عدة دلالات؛ أولها : التأكيد على ما سبق وقلناه فيما يتعلق بالاتجاه المادى البحث للحضارة الغربية ومحاولتها حجب العلم ومشتقاته عن الآخرين رغم أنهم لم يدفعوا مقابلاً مادياً للآخرين حينما نقلوا عنهم كل ما نقلوا وحينما ترجموا عنهم كل ما ترجموا وحينما استغلوا عقول أبناء الحضارات و استنزفوها لمصلحتهم .

وثانيها: إن المقصود من هذه الإجراءات هو الحرص على بقاء الفجوة واسعة بين التقدم العلمى الغربى وبين التخلف العلمى فى شتى أنحاء العالم الأخرى. بل إن المقصود هو «زيادة تخلف العالم النامى»⁽¹⁶⁾ بزيادة هذه الفجوة نتيجة عدم قدرة العلماء فى هذا العالم على الاستفادة المباشرة وغير المقيدة من المنتجات الفكرية والعلمية لعلماء الشمال الغربى المتقدم .

وثالثها : إن من شأن هذه الإجراءات التعسفية وفرض القيود على التبادل الفكرى والعلمى التقليل من فرض ما يدعونه حول العولمة الثقافية والعلمية؛ إذ تتناقض الدعوة إلى العولمة الثقافية مع تقييد حرية المترجمين والباحثين ومن على ساكلتهم فى أشكال الفنون والآداب المختلفة، تقييد حريتهم فى الاستفادة من إنتاج نظرائهم فى مختلف بلدان العالم. إن معاملة الإنتاج الثقافى والفنى والعلمى معاملة السلع التجارية هو فى اعتقادى أول مسمار قوى يدق فى نعش العولمة الثقافية التى أراد الغربيون نصب فخاخها للسيطرة وللهيمنة على الثقافات الأخرى ومسخها ومحوها، فقاموا عبر هذه الاتفاقيات المجحفة بنقض ما سعوا إليه .

ولعل هذا يدعو كل مثقفى العالم ومفكره خاصة من أبناء الحضارات الأخرى أن يعيدوا النظر فى الأنخراط فى فلك الثقافة الغربية. وأن يتوقفوا عن السعى إلى تقليدها والتبعية لها. وأن يعيدوا بناء ثقافتهم القومية وتجديدها بما يتلاءم مع مقتضيات العصر الحاضر حتى يمكنهم مواجهة الثقافة الغربية التى تفرض عليهم نفسها مع دفع الثمن!!

هوامش ومراجع البحث الثاني

- (1) نقلاً عن : د. مصطفى عبد الغنى: الجات والتبعية الثقافية، مركز الحضارة العربية، 1998م، ص 81-82 .
- (2) انظر معنى مصطلح الرأسمالية النفاثة Turb Kapitalismus وتداعيات انتصارها على المستوى العالمى فى:
هانس بيتر مارتين وخارالد شومان: فخ العولمة - الاعتراف على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: د. عدنان عباس على ومراجعة وتقديم: د. رمزي زكى، منشورات عالم المعرفة بالكويت (238)، 1998م، ص 35.
- (3) د. رمزي زكى: تقديمه للمرجع السابق ذكره، ص 8 ، 9 .
- (4) هلنس بيتر مارتين وهارالد شومان : نفس المرجع ، ص 26 .
- (5) نفسه .
- (6) نفسه ، ص 21 .
- (7) انظر: د. مصطفى النشار: سُبُل النجاة من فخ العولمة الاقتصادية المدمر، تحت النشر بصفحة الحوار القومي بجريدة الأهرام.
- (8) انظر: د. مصطفى النشار: ضد العولمة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 1999م ، ص 9-10 .
- (9) د. رمزي زكى، نفس المصدر السابق، ص 10 .
- (10) انظر: شبنجلر: تدهور الحضارة الغربية، الترجمة العربية لأحمد الشيباني.
- (11) انظر : أنولد توينبى: مختصر دراسة للتاريخ، الذى أعده سومر فيل لكتاب توينبى «دراسة التاريخ» ترجمة فؤاد شبل، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة، عدة أجزاء 1965 - 1968م .
- (12) انظر : ألبرت اشفيتسر : فلسفة الحضارة، ترجمة د. عبد الرحمن بدوى، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1963م .
- (13) انظر ما كتبناه عن هذا الموضوع فى: الحوار المستحيل بين حضارات الشرق وإمبراطورية «الشر الأبيض»، نشر ضمن كتاب «ضد العولمة» ، سبق الإشارة إليه، ص159 وما بعدها .
- (14) ملحق (1) من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، نقلاً عن: د. مصطفى عبد الغنى، نفس المرجع السابق، ص 83 .
- (15) انظر : د. مصطفى عبد الغنى، نفس المرجع ، ص 44 .
- (16) نفسه .